العرب
الإثنين 2020/08/17
السنة 43 العدد 11792

هل تقبل روسيا هزة سياسية تقوض «حزامها العازل» في بيلاروسيا

رئيس بيلاروسيا يستنجد بموسكو في مواجهة حملة ضغوط متزايدة

تجاوزت الأزمة السياسية في بيلاروسيا، التي اندلعت إثر رفض المعارضة الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية، أبعادها الداخلية لتمتد إلى الأبعاد الاستراتيجية للدول المجاورة بعد أن أعربت روسيا عن استعدادها لدعم الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو عسكريا، ما قد يحول مينسك إلى مسرح جديد للصراع الروسي الأميركي الأوروبي على خارطة النفوذ.

احتجاجات متصاعدة تنذر بالأسوأ

موسكو – تراقب روسيا عن كثب تطورات الأوضاع في جارتها بيلاروسيا حيث تستضيف مينسك خطوط أنابيب تنقل صادرات الطاقة الروسية إلى الغرب، وتنظر إليها موسكو أيضا على أنها منطقة عازلة ضد حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وشاب التوتر العلاقات بين الحليفين التقليديين قبل انتخابات الأحد التي منحت الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو ولاية سادسة، إلا أن روسيا أبلغت الأحد لوكاشينكو استعدادها لتقديم المساعدة العسكرية إذا لزم الأمر.

ويتعرض لوكاشينكو لضغوط من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لاتخاذه إجراءات عنيفة ضد معارضين لفوزه بولاية جديدة فيما يعتبرها مؤامرة خارجية، قائلا إن دبابات وطائرات حلف شمال الأطلسي منتشرة على مقربة من حدود بلاده.

ليناس لينكافيتشوس

التدخل الروسي في بيلاروسيا سيقوض استقلال البلاد بالكامل

ويرى مراقبون أن التلويح الروسي بتقديم الدعم العسكري لمينسك يدخل في باب منع أي هزة سياسية في جوارها يمكن أن ينفذ منها الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي العدوين لها، حيث تشكل روسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدوفا منطقة عازلة بين روسيا والغرب.

وبناء على ذلك تنظر موسكو إلى الاحتجاجات الداخلية التي تعصف بمينسك على أنها خطر على أمنها القومي ومصالحها الجيوستراتيجية، ما يرغمها على الاستعداد للتحرك وفق تطورات الأحداث كما فعلت من قبل في كل من أوكرانيا وجورجيا الجمهوريتين السوفييتيتين السابقتين.

وضمت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها بعد أن كانت تتبع أوكرانيا، عقب استفتاء من جانب واحد جرى في شبه الجزيرة في 16 مارس 2014، دون اكتراث للقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

وشعرت موسكو حينذاك أن شيئا ما يدبر في حديقتها الخلفية بعد أن اتسعت رقعة سيطرة المعارضين لحكم الرئيس المقرّب من روسيا فيكتور يانوكوفيتش، وصولا إلى عزله وتغير الوجه السياسي للبلد.

واندلعت التظاهرات في نوفمبر بدءا من كييف، بعدما رفض الرئيس الأوكراني اتفاقية تؤمن المزيد من التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب مع روسيا.

ويعتبر محللون أن أوكرانيا هي التي تصنع صورة روسيا كقوة عظمى أو هي التي تكسر هذه الصورة، ويضيفون أن روسيا من دون أوكرانيا هي مجرد بلد، بينما روسيا مع أوكرانيا هي إمبراطورية.

وتقول موسكو إنه يحق لها إبقاء 25 ألف جندي من قواتها على شبه الجزيرة، بينما تقول السلطات الجديدة في البلاد إنه لا يوجد مثل هذه الاتفاقية، وتواجد القوات الروسية في القرم عمل عدائي.

ويبدو السيناريو الأوكراني غير مستبعد في بيلاروسيا، إذ أعلنت موسكو الأحد أنها مستعدة لتقديم الدعم العسكري لمينسك وفق اتفاقية دفاعية ثنائية، وهو نفس السيناريو الذي تبرر به موسكو تواجدها العسكري في شبه جزيرة القرم.

و في جورجيا المجاورة، نشب خلاف بين موسكو وتبليسي حول طموحات هذه الجمهورية السوفييتية السابقة الواقعة في القوقاز للانضمام الى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وهو ما تعتبره روسيا في حال حصل، انتهاكا خطيرا لمنطقة نفوذها.

وفي صيف 2008، تحولت هذه التوترات إلى نزاع حين تدخل الجيش الروسي في الأراضي الجورجية لنجدة أوسيتيا الجنوبية، المنطقة الانفصالية الموالية لروسيا، التي أطلقت فيها تبليسي عملية عسكرية دامية.

وخلال خمسة أيام، ألحقت القوات الروسية هزيمة بالجيش الجورجي وهددت بالسيطرة على العاصمة.

وأدى اتفاق سلام تفاوض عليه الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي إلى انسحاب القوات الروسية، لكن موسكو اعترفت باستقلال منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا واحتفظت منذ ذلك الحين بوجود عسكري كبير فيهما. وأعلنت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا اللتان تشكلان حوالى 20 في المئة من الأراضي الجورجية، استقلالهما ودافعتا عنه خلال حرب أولى ضد قوات تبليسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينات.

والأحد، قالت ليتوانيا، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، إنها لا تمثل تهديدا عسكريا لجارتها روسيا البيضاء وذلك بعد اتهام رئيسها للحلف بحشد قوات على الحدود الغربية لبلاده.

وأكد وزير الدفاع الليتواني ريموناس كاروبليس أن "أزمة روسيا البيضاء أزمة سياسية وأي مزاعم تطلقها قيادة روسيا البيضاء عن تدخل دول أجنبية أو عن تهديدات تمثلها تلك الدول هي محاولة لإبعاد اللوم عنها وتبرير أفعالها"، في وقت تجري فيه ليتوانيا مناورات عسكرية مع الولايات المتحدة.

وقال وزير خارجية ليتوانيا ليناس لينكافيتشوس، إن تصريح لوكاشينكو عن حشد عسكري "كاذب" ويستهدف إيجاد ذريعة لطلب المساعدة من روسيا، مضيفا أن "التدخل الروسي سيقوض استقلال البلاد بالكامل وهو أمر يدعو للأسف".

ويطالب عشرات الآلاف من جميع أنحاء بيلاروسيا لوكاشينكو بالاستقالة بعد ما تردد عن تزوير الانتخابات الرئاسية يوم الأحد الماضي، ودخلت العديد من الشركات المملوكة للدولة في إضراب عن العمل، كما هدد صحافيون بالتلفزيون الحكومي بالتوقف عن العمل.

وأمر لوكاشينكو إثر تصاعد الاحتجاجات بنقل قوات مظليين إلى مدينة غرودنو غربي البلاد.

مفاوضات نووية جديدة بين واشنطن وموسكو دون آمال كبرى

موسكو – استبعدت روسيا سرعة التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة في المحادثات الجديدة الخاصة بالحد من السلاح النووي، في وقت تصر فيه واشنطن على انضمام الصين للمحادثات كشرط أساسي لتجديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة التي تنتهي في غضون ما يزيد عن ستة أشهر.

وقال سيرجي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الأحد إن متطلبات هذا الاتفاق غير متوافرة بعد، مشيرا إلى أنه لا يزال يرى اختلافات كبيرة.

ووصف ريابكوف موقف الأميركيين بأنه إيجابي، في وقت يستأنف الجانبان المشاورات حول واحدة من آخر الاتفاقيات الكبيرة لنزع التسلح في العاصمة النمساوية فيينا الاثنين والثلاثاء.

وكانت موسكو وواشنطن قد تفاوضتا في فيينا في وقت سابق حول مستقبل المعاهدة غير أنه لم تظهر بوادر تحقيق انفراجة في هذا الشأن حتى الآن.

وتنصّ أحكام معاهدة ستارت الجديدة التي تقضي بنزع تسلح تدريجي، على إبقاء ترسانتي البلدين دون المستوى الذي كانت فيه خلال الحرب الباردة بتحديد عدد القاذفات النووية الاستراتيجية بـ700 وعدد الرؤوس النووية بـ1550.

ومع تعثر المفاوضات السابقة يستمر الغموض بشأن مصير معاهدة ستارت الجديدة التي أبرمت عام 2010 وتنتهي مدتها مطلع 2021، مباشرة بعد انتهاء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويخشى العديد من المراقبين أن تدفع هذه المعاهدة النووية الأخيرة المتبقية ثمن الدبلوماسية المغامرة التي يتبعها الرئيس الأميركي.

وسحب ترامب بلاده من ثلاثة اتفاقات دولية حول الحدّ من التسلّح، هي الاتفاق حول النووي الإيراني ومعاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى ومعاهدة "الأجواء المفتوحة" الرامية إلى التحقق من التحركات العسكرية وإجراءات الحدّ من تسلّح الدول الموقعة عليها.

وتصر الولايات المتحدة على مشاركة الصين في المفاوضات، غير أن بكين لا تزال حتى الآن تبدي رفضها القاطع للتفاوض بشأن ترسانتها النووية التي تُعْتَبَر صغيرة نسبيا لكنها متنامية.

وتبرر الولايات المتحدة إصرارها على إشراك بكين في المفاوضات بسرعة تنامي القدرات النووية الصينية، ولو أن روسيا والولايات المتحدة لا تزالان تملكان معا أكثر من 90 في المئة من الأسلحة النووية في العالم.

وتملك واشنطن في 2020 حوالي 5800 رأس حربي نووي وموسكو 6375 مقابل 320 لبكين و290 لباريس و215 للندن.

يخشى مراقبون أن تستخدم واشنطن رفض بكين ذريعة للتخلي عن الاتفاق، ما ينذر باستئناف سباق التسلح

واعتبر سونغ تجونغبينغ وهو خبير صيني في شؤون الدفاع، أن المستوى المثالي بالنسبة لبكين سيكون في حدود ألفي رأس نووي، موضحا أن "الصين لن تشارك أبداً في هذه المفاوضات حول الحدّ من التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا".

وتطالب موسكو بمناقشات حول تمديد هذه المعاهدة منذ أواخر العام 2019 إلا أن إدارة ترامب تماطل مع الإصرار على إشراك بكين في المحادثات.

ولا ترفض الصين بالمطلق أي نقاش حول الأسلحة النووية لكنها تفضل الإطار المتعدد الأطراف، في حين يصر الأميركيون على أن تقتصر المناقشات على بكين وموسكو.

ويخشى بعض المراقبين أن تستخدم الولايات المتحدة رفض الصين الانضمام إلى المحادثات ذريعة للتخلي عن الاتفاق، ما ينذر باستئناف سباق التسلح.

وقال داريل كيمبال المدير التنفيذي لجمعية ضبط الأسلحة "آرمز كونترول أسوسييشن" "في الوقت الراهن، ليس لدى إدارة ترامب أي نية لتمديد معاهدة ستارت الجديدة وهي لا تتردد في استخدام عدم اهتمام الصين بمفاوضات ثلاثية كذريعة" للتخلي عن المعاهدة.

سويسرا تصوت على تشديد قيود الهجرة

برن (سويسرا) – يسعى المشككون في جدوى الاتحاد الأوروبي في سويسرا إلى وضع حد لسياسة الباب المفتوح التي تسمح لمواطني دول الاتحاد الأوروبي بشغل الوظائف والإقامة في البلاد دون تصاريح خاصة، حيث من المقرر إجراء استفتاء بهذا الشأن في 27 سبتمبر، بعد تأجيل التصويت الذي كان مقررا في مايو، بسبب كورونا.

ووصفت وزيرة العدل السويسرية فرض قيود أكثر صرامة على الهجرة على مواطني الاتحاد الأوروبي في سويسرا بأنه سيكون أكثر ضررا للبلاد مما كان عليه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك إذا ما وافق الناخبون على فرض القيود.

ونقلت صحيفة زونتاغ-تسايتونغ السويسرية عن الوزيرة كارلين كيلر-سوتر القول إن الدفع باتجاه تحديد حصص لمواطني الاتحاد الأوروبي سيكون "أسوأ من بريكست".

وعلى الرغم من أن سويسرا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تبنت العديد من سياسات الاتحاد منها حرية التنقل واتفاقية شنغن للحدود المفتوحة، وذلك من أجل الوصول إلى السوق الأوروبية.

وقالت الوزيرة إنه بينما تطلّب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مفاوضات من الجانبين لتحديد الآلية الأنسب للانفصال، فإنه ليس هناك ما يلزم الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع سويسرا.

ويقول جينز أتيسلاندر، وهو خبير اقتصادي في الاتحاد السويسري للأعمال، إن بروكسل أوضحت تمامًا أنه لا يمكن لسويسرا، على الرغم من أنها ليست عضو في الاتحاد الأوروبي، أن تتخلى عن بعض سياساته غير الرائجة بين المواطنين، مثل حرية التنقل، وأن تحتفظ بغيرها الرائج، مثل سوق أوروبا الموحد.

وأضاف أتيسلاندر "إن الاندماج في السوق الموحد هام للغاية من أجل اقتصادنا، إذ أن 55 في المئة من صادراتنا تتجه لأوروبا، في حين نستورد أكثر من 80 في المئة منها".

كارلين كيلر- سوتر

تحديد حصص لمواطني الاتحاد سيكون أسوأ من بريكست

وعلى الرغم من المخاوف الاقتصادية الحقيقية، وأن نسبة البطالة في سويسرا 3 في المئة، وأن قطاعات مثل الصحة تعتمد على عمال أوروبيين، إلا أن الكثير من المصوتين يميلون للرأي القائل إن سويسرا لا تقدر على استقبال المزيد من الناس.

وقد يؤدي التصويت بـ"نعم" لعواقب مدمرة للاقتصاد السويسري، ولكنه قد يكون أيضًا إشارة لبروكسل أن دولة أوروبية واحدة على الأقل تريد التخلي عن واحدة من أهم سياسات الاتحاد الأوروبي.

ولا يخشى العاملون الأوروبيون في سويسرا وحدهم توابع التصويت بـ"لا" على حرية تنقل الأفراد، فأصحاب الشركات يشاركونهم نفس القلق.

انتقادات بايدن لأردوغان تثير حفيظة تركيا

إسطنبول – أعربت أنقرة الأحد عن غضبها بعد نشر تسجيل ينتقد فيه المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ويدعو إلى دعم خصومه.

وأدلى بايدن بهذه التصريحات خلال مقابلة مصورة مع صحيفة نيويورك تايمز في ديسمبر، لكن مقطع فيديو يظهر فيه وهو ينتقد الحكومة التركية ظهر مرة أخرى السبت، ما أشعل وسائل التواصل الاجتماعي.

ولدى سؤاله عن تركيا، وصف المرشح الديمقراطي أردوغان بأنه "مستبد"، وندد بسياسته تجاه الأكراد ودعا إلى دعم المعارضة.

وقال بايدن خصوصا "يجب أن يكون لدينا نهج مختلف تماما معه، وأن نوضح أننا ندعم قادة المعارضة".

وأوضح أنه من الضروري "تشجيع" خصوم الرئيس التركي "حتى يتمكنوا من مواجهة أردوغان وهزيمته، ليس عبر انقلاب، بل بالعملية الانتخابية".

ولم تثر مقابلة بايدن مع الصحيفة ردود فعل كبيرة بعد نشر نصها المكتوب في كانون يناير، لكن الفيديو أثار ضجة في تركيا وردود فعل قوية من قبل الرئاسة.

وجاء الموقف على لسان المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين الذي اعتبر الأحد أن "تحليل جو بايدن لتركيا يستند إلى جهل مطلق وغطرسة ونفاق".

وأضاف كالين في تغريدة على تويتر "ولى الزمن الذي كانت تتلقى فيه تركيا أوامر من الخارج، لكن إذا كنت تعتقد أنك تستطيع فعل ذلك، فجرّب ذلك، ستدفع الثمن".

وتنذر انتقادات بايدن بتدهور محتمل للعلاقات بين أنقرة وواشنطن، الصعبة أصلا، في حال تمكن من هزيمة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة في نوفمبر.

وينتقد أردوغان الذي عمل في السنوات الأخيرة على تنمية علاقة شخصية مع ترامب باستمرار الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي كان بايدن نائبًا له.

وتوترت العلاقات بين أنقرة وواشنطن خلال ولاية أوباما الثانية (2012–2016)، بسبب الخلافات حول سوريا وتزايد انتهاك الحريات في تركيا.

جو بادين نافر من تركيا

ويرى دبلوماسيون غربيون أن خسارة ترامب أمام منافسه بايدن، في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ليست في صالح أنقرة.

ويمثل صعود بايدن لرئاسة الولايات المتحدة، مشكلة بالنسبة لتركيا، لأنه اتبع خطا معاديا جدا لأنقرة في العقود الأربعة من مسيرته السياسية.

ودافع بايدن عن تقسيم العراق وإنشاء الدولة الكردية، كما أنه عارض انسحاب القوات الأميركية من سوريا، ويدعم مشروع القانون الأرمني ضد تركيا باستمرار.

وإذا أصبح بايدن رئيسا للولايات المتحدة، فمن المرجح أن يواصل سياساته المناهضة لتركيا، ومن المعلوم أن البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية، على مسافة متباعدة مع أنقرة في السنوات الماضية.

وبناء على ذلك، قد تواجه تركيا أوقاتا صعبة مع الولايات المتحدة في المستقبل، إذا خسر ترامب وفاز بايدن.

وقد يستخدم بايدن نفس سياسته العدائية ضد تركيا إذا وصل لمنصب الرئاسة، وستسوء العلاقة بين أنقرة وواشنطن على الصعيد السياسي، ما يسهم ذلك في التأثير على التعاون الاقتصادي.